

سياسة الصين الخارجية وتأثيرها على العراق

أ.م.د. ابتسام محمد العامري

رئيس قسم دراسة الازمات

مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/جامعة بغداد

تقع الصين التي تعد ثالث اكبر دولة في العالم من حيث المساحة بعد روسيا وكندا بمساحة تبلغ ٩,٦ مليون كم^٢ في شمال شرق قارة اسيا وعلى الساحل الشرقي للمحيط الهادي ، ويبلغ عدد سكانها حسب احصائيات العام ٢٠١٢ ما يقارب ١,٣٤٧ مليار نسمة ، ويتكون المجتمع الصيني من ٥٦ مجموعة عرقية تعد قومية الهان اكبرها بنسبة تصل الى ٩٢% من سكان البلاد فيما تشكل القوميات الاخرى نسبة ٨% من السكان ، وتتنوع الاعراق استتبعه بطبيعة الحال تنوع في الاديان تمثل في الديانات الكونفوشيوسية والبوذية والطاوية واللامية والشامانية والمسيحية والاسلام فضلا عن تنوع اللغات اذ ان لكل قومية لغتها الخاصة بها التي تستخدمها فضلا عن اللغة الرسمية ، وتقسّم الصين اداريا الى ٢٣ مقاطعة و٥ مناطق للحكم الذاتي و٤ بلديات تدار من قبل الحكومة المركزية ومنطقتين ادارية خاصة هما هونغ كونغ وماكاو .

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي اخذت الصين بصياغة رؤية شاملة لسياستها الخارجية تركز على عدة محاور متقاطعة شكلاً ومتطابقة مضموناً وجوهراً لكنها تلتقي لتصب في مجرى واحد هو خدمة هدف الصين المستقبلي في السعي نحو تبوأ مكانة القوة العالمية المسيطرة .

وقد قامت الصين استناداً لهذه الرؤية بوضع الاطار العملي لتطبيق وتنفيذ اسس رؤيتها تلك اخذة بنظر الاعتبار الفرص والفوائد التي يوفرها اقليمها الاسيوي والنظام الدولي، والقيود التي يضعها عقبة نحو الاستثمار الامثل لهذه الفرص .

ان التحركات الصينية النشيطة والفاعلة طوال السنوات الماضية مكنت الصين من بلوغ معظم الاهداف التي رسمتها لنفسها في الوصول الى مرحلة التنافسية في الابعاد المرئية للقوة العالمية ، لذا فهي تحاول فرض وجودها اقليمياً وعالمياً انسجاماً مع ما تمليه عليه حضارتها الموهلة في القدم ، واقتصادها المتسارع النمو، وموقعها الجيوستراتيجي .

ان تشكيل مجال النفوذ الاقليمي والعالمي جعل صانع القرار السياسي الصيني يعتمد مجموعة من السياسات المتنوعة التي تسير متوازية مع بعضها البعض باتجاه هدفها القاضي نحو تحقيق التفوق الاقليمي والعالمي ، واعتماد القاعدة الاقليمية كنقطة ارتكاز في الوصول الى مرتبة القوة العظمى .

وتقوم المبادئ العامة لسياسة الصين الخارجية على النقاط الاتية :

١- حسن الجوار والمنفعة المتبادلة : وتعني ان استقرار الاوضاع في المناطق المحيطة بالصين يجب ان يكون ضرورة حتمية لاجل حماية مسيرة عملية التنمية ، والمحافظة على استمراريتها ، وتوفير الشروط المناسبة والموجبة لنجاحها .

٢- الانضمام الى المنظمات الاقليمية والعالمية : انسجاماً مع الاتجاه المصلي في سياستها الخارجية ، سعت الصين للانضمام الى المنظمات والمنتديات الاقليمية والعالمية الاقتصادية منها والامنية ، في محاولة منها لتحقيق اندماجها في النظام الاقتصادي الاقليمي والعالمي الذي يمكن ان يستكمل ويحفز تحرير التجارة المتعددة الاطراف ، والاسهام في نشر الاستقرار السياسي ، وتعزيز قدرتها كلاعب اقليمي، والمحافظة على استمرار نموها الاقتصادي المتصاعد بتوفير استمرارية مصادر النمو الا وهو التكنولوجيا ورؤوس الاموال والموارد والاسواق .

٣- نبذ الاحلاف والكتل : اعلنت الصين رفضها التام لسياسة التكتلات والمحاور والاحلاف العسكرية لذا جاء موقفها الخاص باستبعاد المشاركة في أي كتل او مجموعات للقوى ذات شخصية سياسية صريحاً في هذه الناحية .

٤- توازن القوى الاقليمي والعالمي : ان الصين وانطلاقاً من اولوية مسألة الاصلاحات الاقتصادية وتهيئة الظروف الملائمة لاستمرارها باتت تدعم توازن القوى القائم في شرق اسيا وتعمل للحفاظ عليه

٥- تعزيز النفوذ الاستراتيجي وتدعيم اغراض التفوق الاقليمي والعالم : وجدت الصين ان التغييرات التي طرأت على النظام الدولي وفرت لها افضل الفرص لتحقيق اهداف سياستها الخارجية الثلاثة المتمثلة في السيادة والمكانة والامن ، وطرح وجهة نظرها الخاصة بشأن اقامة نظام امني لآسيا - المحيط الهادي يقوم على المعالجة الثنائية للنزاعات القائمة دون مشاركة القوى الخارجية .

تعد التجربة الصينية في التحديث التي بدأت في العام ١٩٧٨ والتي كانت المحدد الاساس لسياسة الصين الخارجية تجربة فريدة من نوعها لأن العملية الاصلاحية لم تكن مستوردة من الخارج بل نبعت من احتياجات المجتمع الصيني بتناغم الايدولوجية الصينية مع الايدولوجية الغربية لينتج عنها عملية تحديث للاقتصاد ببصمات صينية وبعض اللمسات الغربية مع أهمية

الحفاظ على القيم والخصوصية الصينية ودون المساس بطبيعة الفكر السياسي للحزب الشيوعي الحاكم في الصين أي اتباع أسلوب جديد في التعامل والانفتاح على الغرب بما يخدم عملية التحديث الاقتصادي .

إن تحديث الاقتصاد الصيني بدأ من دون مخطط شامل أو حتى تحديد جدول زمني لنهاية العملية بل انه طبق استراتيجيات تعتمد الواقعية في عملها وفحواها " فلنشعر بالأحجار ،وأنت تعبر النهر "

عمل مهندس عملية التحديث في الصين (دينغ شياو بينغ) على إحياء الاقتصاد عبر تنشيط قوى السوق مع الحفاظ على احتكار الحزب السياسي وكان للتحديث الاقتصادي ثلاثة أبعاد رئيسة هي:

١- اللامركزية : تم إطلاق اللامركزية التدريجية أولاً في مناطق منتقاة وفي وزارات وصناعات مختارة ثم في عموم البلاد بهدف زيادة الإنتاج وتم تفويض سلطة اتخاذ القرار إلى الأقاليم والمدن الرئيسية والمشاريع الفردية .

٢- الحرية المتزايدة لقوى السوق: اعترف الزعماء الصينيون بضرورة إعطاء دور أكبر لقوى السوق للعمل بحرية على وفق نظام اللامركزية .

٣- نمو القطاع الخاص: قامت الحكومة بتشجيع القطاعات الجماعية والمملوكة بشكل خاص على التنافس مع قطاع الدولة في الإنتاج الصناعي والخدمات الأمر الذي أدى إلى نمو هذا القطاع مما حسن من مستوى الخدمة وزاد من التنافس .

أمن القادة الصينيون بأن التجربة التطبيقية هي معيارهم الوحيد للحقيقة لذا تراهم اختاروا أهدافاً إصلاحية لا تتطلب ثمناً باهضاً سياسياً واقتصادياً فضلاً عن مردودها الإيجابي الذي دفعهم لمتابعة خطتهم ، إذ شهدت المدة ما بين (١٩٨٤-١٩٩٢) تحول الاقتصاد الصيني من الاقتصاد السلعي المخطط الذي تقوم فيه آليات السوق بدور مكمل للتخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق الاشتراكي الذي تقوم فيه آليات السوق بدور محرك لنشاط المشروعات .

لقد دعا (دينغ) إلى تكثيف الجهود من أجل التحديث الذي يعده أولى المهمات التي من المفترض أن ينهض بها الشعب الصيني مع منح الأولوية للبناء الاقتصادي كونه المطلوب التاريخي للبلاد لقدرته على تقديم حلول واقعية لمشاكل الصين الداخلية والخارجية ، وقد شدد الدستور الصيني الرابع لعام ١٩٨٢ والمعتمد حالياً على حتمية هذا الأمر عبر المزوجة ما بين النهجين الاشتراكي والرأسمالي .

إن امتلاك المقدر على تغيير الوجه الاقتصادي للصين ، وإكسابه طابعاً حديثاً ، وأكثر استقراراً كان هاجساً أرق بال القيادة السياسية التي امتلكت زمام الأمور بعد وفاة (ماوتسي تونغ) فالتجرد من الماضي أي من الميراث الاشتراكي والتكيف اللامتتهي مع الرأسمالية أمران نكتنفهما صعوبات جمة ، بمعنى أن تبني منهجاً واحداً للتحديث ، يعني أخفاقاً للتطور الاقتصادي ، لذا اهتدت القيادة الصينية لصيغة ابتكارية ، تقوم على المزوجة ما بين النهجين الاشتراكي والرأسمالي في منهج ثالث هو اقتصاد السوق الاشتراكي .

أن تغيير مسار الاقتصاد الصيني من أجل تحديثه استلزم انتهاج أسلوبين:

الأول : إجراء تحولات هيكلية عميقة في بنية الاقتصاد الصيني ومؤسساته وجعلها أكثر تمايزاً وتخصصاً وفاعلية .

الثاني : انفتاح الاقتصاد الصيني على الاقتصاد العالمي، أي الخروج من الإطار الضيق للعمل إلى الإطار الواسع من خلال رؤية صينية تحركها الرغبة في تطعيم اقتصادها بخبرات جديدة وتلبية متطلباته الأساسية وفتح آفاق جديدة أمامه مما سيشكل حافزاً عملياً لتطور الاقتصاد الصيني، وأحداث تغيير وتحول في هيكل الاقتصاد العالمي وتركيبته ، ويتم ذلك بعدة وسائل ابرزها مساعدة الشركات الصينية على توسيع استثماراتها خارج الصين ، والانضمام الى المؤسسات الاقتصادية الاقليمية والعالمية المؤثرة ، وتنمية التجارة الخارجية ، وجذب الاستثمارات الاجنبية للبلاد .

إن قابلية الصين وقدرتها على إجراء التغييرات الضرورية في واقعها الاقتصادي العام، أحدثت نقلة نوعية ومثيرة للاقتصاد الصيني الذي حقق معدل نمو سنوي بلغ للمدة ما بين ٢٠٠٠-٢٠٠٩ معدل ١٠% سنوياً وواصل هذا النمو المحافظة على معدلاته ليصل الى ٧,٥% في العام ٢٠١٣ اما احتياطي النقد الاجنبي فأرتفع من ١٥٥ مليار دولار في العام ١٩٩٠ الى ١,٦٦ تريليون في العام ٢٠٠٦ والى ٤,٥ تريليون دولار في العام ٢٠١٤ ، وقد اوصلها المردود الايجابي لاقتصادها الى احتلال المركز الثاني بعد الولايات المتحدة في قائمة الاقتصادات الأكبر عالمياً، بعد أن كانت قبل عام ١٩٧٨ لا تحتل سوى مركز غير متقدم في هذه القائمة ، اما حجم الاستثمارات الصينية خارج البلاد فبلغ في العام ٢٠١٤ ما يوازي ٦٤٦,٣ مليار دولار ، اما الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الصين فبلغ حجمها في العام ٢٠١٠ ما يوازي ١٠٥,٧ مليار دولار ، وبلغ حجم التجارة الخارجية للصين من صادرات وواردات ٤,٣٠٣ تريليون دولار في العام ٢٠١٤ ، ووصل فائض التجارة الخارجية للصين في العام ٢٠١٣ ما يقارب ٢٥٩,٧٥ مليار دولار .

ان مساعي الصين لتوثيق علاقاتها مع العراق تأخذ بالاعتبار التواجد الامريكي في المنطقة لكونها لا ترغب بخلق تصادمات مع الولايات المتحدة او انشاء اي نزاعات من شأنها ان تستنزف امكانياتها وطاقاتها البشرية وتهدد المصالح الاقتصادية للبلدين ، فالاحتياج الاستراتيجي لكل منهما يجعلهما كالتوأمة السيامي، فأى انفصال هو بمثابة تهديد بهلاك كلاهما او احدهما وبقاء الاخر شبه هالك ، وعلى الرغم من عدم رغبة الولايات المتحدة بصعود الصين كقوة اقتصادية منافسة لها ، وعدم قبول الصين بنظام القطبية الاحادية وسياسة الهيمنة التي تقرضها الولايات المتحدة ، الا ان الصين عززت من تواجدها الاقتصادي في منطقة الشرق الاوسط وبالأخص في الدول النفطية ومنها العراق .

اتخذت السياسة الصينية تجاه العراق بعد الاحتلال الامريكي له في العام ٢٠٠٣ طابعاً تميز بمعايشة الوضع العراقي والدعوة للجنوح للسلم وتغليب الحل السياسي واتخاذ اجراءات سياسية تتلائم مع هذه المرحلة المليئة بالتقلبات ، لذا كان لزاماً عليها العمل على الوقاية من مخاطرها والتمسك بالفرص على خير وجه ادراكاً منها لردود الفعل الامريكية المحتملة حيال سياستها في العراق ودورها في الشرق الاوسط نظراً لما تمثله هذه المنطقة من دور مهم في الاستراتيجية

الامريكية ، ومن خلال تحليل السلوك الصيني يتبين انها غير مستعدة للتخلي عن علاقاتها مع الولايات المتحدة والدور الغربية مقابل دور محدود ومعارض للهيمنة الامريكية .

وعلى الرغم مما جرى في العراق بعد العام ٢٠٠٣ وما رافقه من تغيير في النظام السياسي العراقي ، الا ان التوجه الصيني نحو العراق قد ازداد ، والذي شجع على ذلك هو ان المبادئ التي يقرها العراق في علاقاته الخارجية وهي مبادئ التعايش السلمي هي ذاتها التي تتمسك بها الصين ، وبلاستناد الى هذا التوجه تحاول الصين ايجاد توافق مع العراق ليستفيد من تجربتها في التنمية الاقتصادية .

اخذ التعاون الصيني - العراقي بالتزايد بعد العام ٢٠٠٣ بعد ان تم اعادة فتح السفارة الصينية في بغداد في العام ٢٠٠٤ والتي اغلقت قبل بدء الحرب الاخيرة على العراق في عام ٢٠٠٣ ، وقيام مسؤولين عراقيين رفيعي المستوى بزيارات رسمية الى الصين واللقاء بالمسؤولين الصينيين مما فتح صفحة جديدة من العلاقات بين البلدين ، وكانت لزيارة رئيس الجمهورية السابق (جلال طالباني) الى الصين في حزيران عام ٢٠٠٧ قوة دافعة للعلاقات الثنائية نحو المزيد من التعاون وبشكل خاص في المجال النفطي، إذ تم الاتفاق على اعادة تفعيل الاتفاقيات النفطية التي عقدت خلال عهد النظام السابق بعد ان يتم اجراء مراجعة لبنود الاتفاقية وانسجامها مع مشروع قانون النفط الغاز المقترح تشريعه ، ومن ضمنها الاتفاقية الخاصة بتطوير حقل الاحدب الذي سبق وان تم توقيعها في عام ١٩٩٧ مع الجانب العراقي ، ونتج عن الزيارة توقيع خمس اتفاقيات تعاون بين البلدين منها ما يخص التعاون الاقتصادي والفني ومذكرة تفاهم بشأن تخفيض ديون الشركات الصينية والتعاون النفطي ، وبلغت قيمة ديون الشركات الصينية ٨,٤٧٩ مليار دولار وجرى الاتفاق على تخفيض ٨٠% من قيمة هذه الديون .

كما شهد عام ٢٠١١ زيارة رئيس الوزراء العراقي السابق (نوري المالكي) الى بكين ، وقد ركزت اهداف الزيارة على تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري وزيادة حجم التجارة الثنائية والتعاون في مجال الطاقة ، وكذلك مشاريع البنى التحتية وتأكيد الجانب الصيني على تشجيع علاقات متواصلة وطويلة الامد بين الجانبين العراقي والصيني في مجال النفط والغاز من حيث التنقيب والاستخراج والتكرير وتجارة المعدات وغيرها ، وجاءت زيارة رئيس الوزراء الحالي (حيدر العبادي) للصين في كانون الاول ٢٠١٥ تعزيزا لسلسلة التعاون مع الصين اذ اثمرت هذه الزيارة عن خلق شركات استراتيجية طويلة المدى مع الصين والتوظيف الكامل لدور اللجنة الاقتصادية والتجارية المشتركة .

واتجهت الصين الى الاستثمار في مجالات اخرى كالبناء والخدمات والسياحة ، فضلاً عن الاستثمار في صناعة الاسمنت الذي يعد من القطاعات ذات الربح المرتفع في العراق ، فضلاً عن بناء محطة لتوليد الكهرباء في جنوب العراق. واجرت مفاوضات مع الجانب العراقي لبناء مجمعات سكنية للعمال وحسب ما تضمنه قانون الاستثمار العراقي .

ومن خلال ما تقدم توضح احصاءات وزارة التجارة الصينية ان حجم التبادل التجاري بين العراق والصين أخذ بالتزايد بعد العام ٢٠٠٣ ، ويؤشر هذا التزايد توسع مديات التعاون بين العراق والصين ، اذ اصبح العراق احد اكبر الشركاء التجاريين للصين محتلاً المرتبة الرابعة في قائمة اكثر الدول العربية متاجرة مع الصين بواقع ٢٨ مليار دولار في العام ٢٠١٤ .

وانطلاقاً من فكرة مبادرة بناء (الحزام الاقتصادي لطريق الحرير) و(طريق الحرير البحري في القرن ٢١) التي تعتمدها الحكومة الصينية بناؤه ، عُد العراق دولة مهمة من دول هذا الطريق ، بما يمتلكه من موقع جغرافي وأستراتيجي ، لذا تعمل الصين على دعم التعاون مع العراق من أجل بنائه نظراً لما سيحققه من تنمية مشتركة للبلدين ويساعد على تحرير التجارة وتسهيل الاستثمارات وتبادل الخبرة التكنولوجية والتقنية ، وجاءت هذه التصريحات من قبل المسؤولين الصينيين وعلى رأسهم الرئيس الصيني (شي جين بينغ) وكذلك وزير الخارجية الصيني السيد (وانغ يي) خلال زيارته الى العراق في شباط من العام ٢٠١٤ .

ان هناك العديد من الظروف الموضوعية والذاتية التي يشترك بها كل من العراق والصين وهذا الامر سيساعد العراق على الاستفادة من تجربة التحديث في الصين ، فعلى الجانب الاقتصادي يمكن تحديد اهم مجالات الاستفادة بالآتي :

١- التركيز على التعاون في مجال الطاقة وعده العمود الفقري الذي تركز عليه العلاقات الاقتصادية الثنائية، ودعوة الشركات الصينية لزيادة استثماراتها في هذا المجال مع العمل على بناء بنية تحتية للصناعات النفطية العراقية لما لها من خبرة طويلة بالعمل في العراق، مما يساعد على وضع أستراتيجية تنموية شاملة لقطاع الطاقة، بما يؤمن توريد عنصر اساسي لاستدامة النمو الاقتصادي للصين وسد احتياجاتها المتزايدة من الطاقة مع تزايد معدلات استهلاكها اذ يتوقع ان تصبح الدولة الاولى في العالم في استهلاك النفط في العام ٢٠٢٧ متقدمة على الولايات المتحدة .

٢- تحفيز الشركات الصينية على الاستثمار في مجال اعادة اعمار البنى التحتية والخدمات ومنها مشاريع الطاقة الكهربائية والاتصالات السلكية واللاسلكية والموانئ ، واقامة شبكات المياه والصرف الصحي وفي مجال العلوم والتكنولوجيا والاستخدام السلمي للطاقة النووية والرعاية الصحية والقضاء فضلاً عن خلق فرص عمل في العراق . .

٣- يشكل طرح الصين لمبادرة بناء طريق الحرير والحزام الاقتصادي فرصة حقيقية للعراق للاستفادة من هذا المشروع نظراً لأنه يقع من ضمن الدول التي يمر بها هذا الطريق والتأكيد على ان التشارك في بنائه سيعود بالمنفعة على كلا البلدين .

٤- التعاون في مجال الاتصالات اذ تحتل الصين مرتبة متقدمة عالمياً في مجال صناعة اجهزة الاتصالات والاقمار الصناعية.

٥- تعزيز بناء القدرات للموارد البشرية العراقية ودعم الموهوبين من خلال تقديم دورات تدريبية بمختلف الاختصاصات ولجميع المؤسسات العراقية .

٦- تشجيع التعاون في المجال الثقافي والتعليم والعمل على زيادة عدد المنح الدراسية لطلبة الدراسات العليا من العراقيين في الجامعات الصينية .

٧- تحقيق تعاون في المجال الزراعي والاستفادة من التكنولوجيا الزراعية والالات الحديثة المتطورة لرفد قطاع الزراعة في العراق بالاجهزة والمعدات ذات التقنية الحديثة الى جانب تأهيل الكوادر الزراعية العراقية .

٨- تشجيع التعاون في مجال الصناعة، أذ تمتلك الصين خبرة واسعة ومتطورة في صناعة الاجهزة الكهربائية والانسجة والملابس والمعدات واجهزة الاتصالات والسيارات والصناعات الكيماوية وبناء السفن، مما يساعد على تبادل الخبرات وبما يسهم في اقامة مشاريع صناعية في العراق.

٩- الاستفادة من الصين لمعالجة مشكلة انخفاض مناسيب مياه الانهار الرئيسية بأستخدام تقنيات الري الحديثة ومكافحة التصحر اذ ان لدى الصين نظام متطور للبحث والتطوير الزراعي

١٠- الاستفادة من تجربة الصين في الحد من الفقر والصراعات الاجتماعية من خلال تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية .

اما على الجانب الامني وبما ان الصين تعد نفسها هدفا لتنامي قدرات الارهاب الدولي لا سيما وانها تواجه تهديدا في شمال غرب البلاد ، لذا فقد ايدت جهود الولايات المتحدة في مكافحة الارهاب وتجفيف منابعه ومصادر تمويله ، ويرى المحللون الصينيون ان استمرار التوترات الامنية والسياسية في العراق خاصة بعد سيطرة تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام (داعش) لمناطق واسعة من العراق فان هذا سيزيد من توسع وقوة القوى المتطرفة وقد يؤدي الى زيادة انتشارها في المناطق المحيطة بها وهذا سيعرض مشروع الحزام الاقتصادي على طريق الحرير للخطر ، والخشية من امتداد نمو الجماعات المتطرفة الى الصين مما سينعكس سلبيا على تميمتها الاقتصادية طويلة الاجل ، لذا فهي مدعوة الى دعم جهود الحكومة العراقية في مكافحة الارهاب بجميع اشكاله ، ورفد القوات العراقية بأسلحة متطورة واقامة دورات تدريبية للكوادر العسكرية، خاصة في ظل ما يواجهه العراق من هجمات ارهابية ، وتشجيع حلفائها وهم روسيا وايران على زيادة دعمهم للعراق .

ويمكن الاستفادة من تجربة الصين الناجحة في مكافحة الفساد كونه احد معوقات التحديث في ضوء ما يواجهه العراق حاليا من تراجع في جميع المستويات بسبب هذا الفايروس ، من خلال منع المسؤولين واسرهم من ممارسة العمل التجاري او قبول هدايا من رجال الاعمال ، واستخدام وسائل الاعلام لنشر اسماء المتهمين بالفساد خاصة اصحاب المناصب العليا في الدولة ، ومحاكمة المتهمين بالفساد وتجريدهم من الاموال التي سرقوها .

في ضوء هذه المحددات رسمت الصين اطار علاقاتها مع دول العالم ومنها دول منطقة الشرق الاوسط بشكل عام والعراق بشكل خاص، أذ يعد الاخير ذو اهمية استراتيجية للصين لكونه يمثل ثاني احتياطي نفطي في العالم، واصبح يحتل المرتبة الرابعة كأكبر شريك تجاري للصين على نطاق الدول العربية كما اسلفنا، ويؤيد العراق سياسة الصين الواحدة ولم يقم علاقات مع تايوان، ويدعو الى اقامة علاقات متطورة مع الصين في عدة مجالات بما يخدم المصالح المشتركة لكلا البلدين.